عـرض كتاب

الإتجاهات العالمية الكبرى

أ.نرمين محمد سرج
باحثة دكتوراه بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

اسم الاصدار: (الاتجاهات العالمية الكبرى: الآثار المترتبة على المجموعة الاقتصادية للآسيان)

جهة النشر : معهد سنغافورة للشئون الدولية
Singapore Institute of International Affairs

تاريخ الإصدار: أغسطس ٢٠١٧

عدد الصفحات : ١٩٢ صفحه.

المؤلف: Simon S.C.Tay & Julia Padewi Tijaja

أصدر الكتاب معهد سنغافورة للشئون الدولية والذي يعد أحد اهم مراكز الفكر (Think Tank) حيث تم تأسيسه عام ١٩٦١ م ، وتم تصنيفه من قبل جامعة بنسلفانيا عام ٢٠١٦ من ضمن أهم المراكز البحثية فى العالم .

حيث قام مؤلفى كتاب بعرض أهم الاتجاهات والتغيرات الاقليمية والعالمية التى شهدتها دول جنوب شرق آسيا، عبر خمسة فصول من خلال ابراز مفهوم التحولات الكبرى وطبيعتها وأنواعها المختلفة، من خلال القاء الضوء على منظمة الآسيان(رابطة دول جنوب شرق أسيا) The Association of Southeast Asian Nations (ASEAN) والتحديات التى قد تواجهها، ومنها :

اولا الاتجاهات والتحولات السياسية الكبرى :

شهدت الأوضاع فى جنوب شرق آسيا تغيرات جذرية، وأصبح من المسلَّم به أنه لا

تستطيع دولة بمفردها مهما بلغت قوتها أن تعيش بمعزل عما يجري بها من أحداث وتغيرات متلاحقة، وبالرغم من أن تركيز قادة منظمة الاسيان منذ تأسسيها عام ١٩٦٧ على دعم التعاون الاقتصادي والصناعي والتجاري أساسا،إلا أن الجانب السياسى والأمنى بدأ بالظهور بسبب التحولات السياسية والتحديات التى عاصرتها هذه الدول ومن هذا المنطلق تم التركيز على ثلاث تحولات سياسية عالمية كبرى:التحولات الجيوسياسية والأمنية، التحولات الجيو اقتصادية والنظام الليبرالي الدولي وأخيرا السياسات القومية.

فخلال السنوات الخمسين الأولى جاءت أهداف ومبادئ الرابطة معبرة عن هذا الاندماج بين الجانب السياسى والجانب الاقتصادى، واستطاعت رابطة دول جنوب شرق آسيا التكيف مع التحولات السياسية والاقتصادية، وذلك من خلال التوقيع على اعلام سنغافورة لانشاء منطقة آسيان للتجارة الحرة فى عام ١٩٩٢، كما أقدمت الرابطة على تكوين منتديات مثل منتدى آسيان الإقليمي (ARF) عام ١٩٩٤ فى أعقاب الحرب الباردة بدافع تشجيع تبادل الحوار بين الدول الآسيوية أعضاء التجمع، وبناء الثقة بوضع حلول للمشاكل السياسية والأمنية تفادياً لخلق بؤر للصراع وتشجيعاً للشفافية العسكرية والأمنية، وهو ما يعتبر مثيلاً لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، كما تم اطلاق قمة شرق آسيا EAS فى عام ٢٠٠٥ والتي ضمت دول الآسيان و الصين و اليابان و كوريا الجنوبية والهند وأستراليا ونيوزيلاندا، بالاضافة إلى معاهدة بالي كونكورد الثانية عام٢٠٠٣ والتى سعت دول الاسيان من خلالها التضامن لمواجهة الاقتصاديات الضخمة فى المنطقة مثل الصين والهند وأقامة منطقة تجارة حرة وسوق مشتركة علي غرار السوق الاوروبية المشتركة بحلول عام٢٠٢٠.

كما أنشأت رابطة دول جنوب شرق آسيا "مجموعة آسيان الاقتصادية" بهدف زيادة حرية حركة التجارة ورأس المال فى منطقة يقطنها ٦٣٥ مليون نسمة ويبلغ إجمالي ناتجها الاقتصادي المشترك ٢,٦ تريليون دولار من خلال خمس استراتيجيات: السماح لهذه الشركات بالوصول إلى أسواق أكبر، وتقليل العوائق التنظيمية أمام التجارة، وتعزيز الترابط، وتحسين سياسات محددة لهذه الشركات، وتعزيز الروابط الاقتصادية الاستراتيجية مع منطقة آسيا الكبرى والعديد من دول العالم كما وقع زعماء الرابطة أيضا

على إعلان كوالالمبور المتعلق بروئية الآسيان لعام ٢٠٢٥ تحت شعار "تمضى قدما"، وهى خطط توضح أستراتيجية مجموعة الآسيان فى الأعوام المقبلة للمضى قدما نحو تحقيق أهداف هذا التكتل الأقليمى نحو التكامل السياسى والاقتصادى والاجتماعى ولمواجهة مظاهر وانعكاسات التحولات العالمية الكبرى .

ثانيا التحولات التكنولوجية والاقتصاد الرقمى :

أوضح الكاتبان أنه فى ظل التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإستحداثها لمفاهيم جديدة مثل الحكومة الإلكترونية والبريد الإلكتروني والاقتصاد الرقمى والتجارة الإلكترونية التى أتاحت عملية تبادل السلع و الخدمات والبيانات بين العديد من الجهات عبر شبكات المعلومات، طرأت على مستوى العالم تغيرات لها أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وأصبحت تكنولوجيا المعلومات مرتبطة بتطور المجتمعات فى عصرنا الحاضر .

وعلى الرغم من مزايا هذه التحولات التكنولوجية على اقتصاديات دول جنوب شرق اسيا ومساهمتها فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية الى الامام، إلا أن الجماعة الاقتصادية للآسيان قد واجهت بعض التحديات وأبرزها : ضعف البنية التحتية التكنولوجية الداعمة للتجارة الإلكترونية والتى تضمن شبكات الاتصال اللاسلكى والحاسبات الالية والانترنت، عدم المساواة فى النمو بين مختلف دول الآسيان بسبب القدرة التنافسية بين الدول الآسيوية، حيث يتعين على رابطة دول جنوب شرقي آسيا أن تضمن أن لدى سكانها المهارات المناسبة لتنفيذ التكنولوجيات الرقمية واستخدامها، إدارة المخاطر الرقمية وحماية الخصوصية وبطء وتيرة التغيير الهيكلي.

وقد أدركت الجماعة الاقتصادية للآسيان هذه التحديات، وحاولت الاستجابة لها والاستفادة منها من خلال البحث حول تطوير الإقتصاد الرقمي، وتحسين ربط البنية التحتية للنقل والاتصالات وتسهيل المعاملات الإلكترونية وتحقيق التكامل الصناعي للنهوض وتطوير مشاركة القطاع الخاص، مما سينعكس علي القوة الاقتصادية للمجموعة .

ولهذا أصبحت مجموعة الآسيان فى السنوات الأخيرة مركزاً للاعتماد الرقمي، وقد

شهدت التجارة الإلكترونية فى المنطقة، وتحديدا فى سنغافورة، وماليزيا، وإندونيسيا، والفلبين مكاسب عديدة حيث بلغ إجمالي المبيعات عبر الإنترنت للآسيان ٥٠٪ .

ثالثا :التحول الحضارى :

تعمل رابطة الاسيان على تعميق التكامل الاقتصادى، وذلك عن طريق تعزيز التواصل والربط الإقليمي فيما بينها لزيادة النمو الاقتصادي، مما يؤدى إلى تحفيز التحضر الذي ينبغي إدارته بشكل جيد لتحقيق أقصى قدر من الفوائد والتقليل من تكلفته، ولهذا يجب أن تعمل دول الرابطة كجماعة بدلا من ان تعمل كل دولة مستقلة مسؤولة فقط عن مصالحها الوطنية، حيث أن التحضر غير المنظم و غير المخطط له عواقب خطيرة على رابطة دول جنوب شرق اسيا بسبب عدم قدرة المدينة على استيعاب الأعداد المتزايدة من السكان لاسيما المهاجرين إليها من القرى المجاورة، هذا بالاضافة الي البطالة الناتجة عن الهجرة الريفية للمدينة، وأزمة السكن ومشكلات التنقل مما يشكل تحديات هائلة لصانعي السياسات فى الرابطة.

وفى هذا الصدد يقترح مخطط مجموعة الآسيان الاجتماعية والثقافية " ASCC" ٢٠٢٥ أن تشارك الحكومة المحلية والإقليمية فى برامج تعاونية لتنمية الموارد البشرية وبناء القدرات لإدارة التحضر، وتطوير الهياكل الأساسية للنقل العابر للحدود الوطنية و التي تهدف إلى تعزيز الاتصال فيما بينها من خلال إنشاء ممرات للنقل، وشبكة الطرق السريعة الآسيوية، والسكك الحديدية، وذلك لتسهيل حركة السلع و مشروعات النقل البرى وتحسين الاتصال بالبلدان غير الساحلية و تيسير انتقال العمالة الماهرة فى المنطقة.

رابعا :حقوق الانسان :

تم التطرق إلى تأثير التكامل الاقتصادى لرابطة دول جنوب شرق آسيا على حقوق الانسان لدول الرابطة من خلال القاء الضوء على دور مجموعة الآسيان الاقتصادية فى هذا الصدد، فبعد ٤٠ عاما من إنشاء رابطة الاسيان أصبحت حقوق الإنسان ضمن جدول أعمال الرابطة، و ذلك بعد توقيع الدول الأعضاء على ميثاق مشترك عام ٢٠٠٧ لتعزيز الديمقراطية، إحترام القانون، تشجيع وحماية حقوق الانسان و تحقيق العدالة والحريات الاساسية و نص هذا الميثاق على انشاء هيئة متخصصة فى مجال حقوق الانسان .

وخلص الكاتبان بعرض مجموعة من الإقتراحات والتوصيات إلى صانعي القرار فى رابطة الآسيان للاستجابة للتحولات العالمية الكبرى، حيث أن العالم يجتاز فى الفـــترة الراهنة تحولات عميقة وشاملة فى بنية النظام العالمي، والعديد من المتغيرات السياسيـــة والإقتصادية العالمية المتسارعة، والتى تُحتم على أى مجتمع التكيف مع هذه التغيـــرات للاستفادة من الفرص المتاحة والإستعداد للمستقبل من خلال إدراك المخاطر الناجمة عن هذه التحولات.